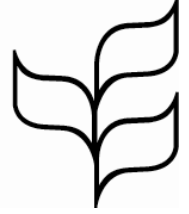


Distr.  
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/15/9  
5 August 2011

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية  
الاجتماع الخامس عشر  
مونتريال، 7-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2011  
البند 4-2 من جدول الأعمال المؤقت\*

### التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية: تقرير عن تقييم السبل والوسائل لمعالجة احتياجات التنوع البيولوجي

#### للمياه الداخلية ذات الصلة في المناطق الساحلية

مذكرة من الأمين التنفيذي

#### موجز تنفيذي

تناقش هذه المذكرة الكيفية التي يلبي بها برنامجا العمل المتعلقين بالتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي احتياجات المناطق الساحلية، إلى جانب النظر في نطاق اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة في المنطقة نفسها. ولم توضع لمصطلحي "داخلي" و"ساحلي" تعريف شاملة تستند إلى معايير إيكولوجية أو جغرافية، وليس من الممكن أو من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعنى الخاص بهذين المصطلحين. وتعدّ المنطقة المعنية منطقة انتقالية، وعادة ما لا تكون لها حدود يمكن تمييزها بوضوح. ويعني مصطلح "الأراضي الرطبة" كما حددهت اتفاقية رامسار أن نطاق الاتفاقية يشمل جميع المناطق الداخلية والساحلية بما في ذلك الكثير من المناطق البحرية الضحلة، ويستثنى المناطق البحرية ذات المياه العميقة. وقد كان الاهتمام الواضح بأهمية اتفاقية رامسار، والتوجيهات التي قدمتها، أكثر شمولاً في برنامج العمل المتعلق بالمياه الداخلية. وتقوم الروابط الرئيسية بين المناطق الساحلية والبحرية الداخلية على أساس هيدرولوجي، بما في ذلك نقل الرواسب والهجرات. وهناك، على النحو المتوخى، تداخل بين برنامجي العمل المتعلقين بالمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي. وبالنسبة للمياه الداخلية، تشمل المنطقة التي جرت دراستها والأنشطة التي تسنى وصفها المنطقة الساحلية والآثار الواقعة عليها. ويغطي برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي إلى حد بعيد موضوعاً مماثلاً من خلال عنصر البرنامج المتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق البحرية

والساحلية. ويمكن تحديد التناقضات الناجمة عن التركيز على المناطق الساحلية، والاعتبارات ذات الصلة القائمة على النظام الإيكولوجي بتقديم أدلة تفيد بأن النهج المتبع في "برنامج العمل" يمكن أن يؤدي إلى تقسيم المواضيع. ومع ذلك، فإن الاتساق بين برامج العمل نفسها يكتسي أهمية أقل من كيفية تنفيذ برامج العمل هذه. وفي هذا الصدد، فإن أهم السبل والوسائل لمعالجة الاحتياجات ذات الصلة تتمثل في اعتماد نهج النظام الإيكولوجي، والنظر في المتطلبات في سياق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وتتضمن السبل والوسائل الأخرى لمعالجة الاحتياجات ضرورة الاعتراف بشكل أفضل بأهمية اتفاقية رامسار عبر مجموعة واسعة النطاق من مصالح الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وضرورة تمييز المصطلحات والنطاق بالمرونة.

### توصيات مقترحة

تقدم هذه الوثيقة من أجل تزويد الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بالمعلومات. وقد أدرجت توصية للترحيب بهذه الوثيقة في مشروع التوصيات الواردة في المذكرة المقدمة من الأمين التنفيذي بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية: آثار التغييرات في دورة المياه، وموارد المياه العذبة على تنفيذ برامج العمل المواضيعية والشاملة.

### أولاً - مقدمة

1- لاحظ مؤتمر الأطراف (COP) في الفقرة 16 من المقرر 28/10 أن ثمة حاجة إلى توضيح نطاق برنامجي عمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، والروابط المشتركة بينهما في المناطق الساحلية، بما في ذلك ما يتعلق بتغطية الأراضي الرطبة الساحلية بموجب اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، وطلب إلى الأمين التنفيذي، ودعا أمانة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، رهنأ بالموارد المتوفرة، إلى إجراء تقييم للسبل والوسائل لمعالجة احتياجات التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ذات الصلة في المناطق الساحلية من خلال خطة العمل المشتركة للاتفاقيتين، وتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى الاجتماع الخامس عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

2- وتبعاً لذلك، اضطلع الأمين التنفيذي، بالتعاون مع أمانة اتفاقية رامسار، بإعداد هذه المذكرة. ويقدم القسم الثاني استنتاجات بشأن المصطلحات المستخدمة ذات الصلة (على أساس التفسير الموسع في المرفق)، ونطاق اتفاقية رامسار. ويقدم القسم الثالث وصفاً لبعض الروابط الإيكولوجية الهامة بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية/البحرية. ويستكشف القسم الرابع نطاق عناصر برنامجي العمل والترابط القائم بينها. ويبحث القسم الخامس كيفية انعكاس نطاق وأهمية اتفاقية رامسار على برامج العمل. ويقدم القسم السادس استنتاجات ويحدد السبل والوسائل الرئيسية لمعالجة الاحتياجات مع التركيز على نهج النظام الإيكولوجي والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

3- وتتضمن هذه المذكرة التعليقات التي وردت من مكتب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في الاجتماع المباشر المعقود يومي 5 و 6 يونيو/حزيران 2011 في مونتريال. وقد نشر مشروع سابق لهذه المذكرة بغرض استعراضه في الفترة من 17 يونيو/حزيران إلى 14 يوليو/تموز 2011 وفقاً للإخطار 2011-123، وأدمجت التعليقات الواردة على النحو المناسب.

## ثانياً - استخدام المصطلحات والنطاق المحدد

### ألف - استخدام المصطلحات والنطاق المحدد في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

4- لم يُعرّف مصطلح "المياه الداخلية" أو "الأراضي الرطبة الساحلية" أو "المنطقة الساحلية" (وغيرها) في أي مقرر من مقررات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك برنامجي العمل المتعلقين بالمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي. ولا توجد تعاريف متسقة لهذه المصطلحات على المستويات الوطني أو الدولي أو العالمي. وفيما يتعلق بالمعايير الإيكولوجية، فإن المناطق الأحيائية يمكن أن تكون في هذه المنطقة إما مالحة أو ذات مياه عذبة (أو وسطاً بينهما)، بما فيها تلك التي تقع بعيداً عن الخط الساحلي (مثل البحيرات المالحة، ومناطق منابع الأنهار ذات الماء الأجاج)، وغالباً ما تكون متجهة نحو البحر بعيداً عن الساحل (مثل مسارات المياه العذبة التي تمتد إلى المياه الساحلية للمحيطات من مصاب الأنهار). كما تتسم المعايير المستخدمة في تعيين الحدود الجغرافية بطابعها الاعتباطي. ويرد في المرفق بهذه المذكرة المزيد من النقاش بشأن هذه المصطلحات. ويُستخلص مما تقدم أنه من غير المحتمل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المصطلحات، ومن ثم بشأن النطاق، بل إنه لا لزوم لهذا التوافق في منطقة تتسم في واقع الأمر بعدم وجود حدود واضحة لها. وتشكل هذه المنطقة أحد أوضح الأمثلة على ضرورة اعتماد منظورات تستند إلى النظام الإيكولوجي.

### باء - الأراضي الرطبة ونطاق اتفاقية رامسار

5- كرّس مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر 21/3، اتفاقية رامسار كشريك تنفيذي رئيسي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في مجال الأراضي الرطبة. ويحدد هذا المقرر نطاق اتفاقية رامسار، بالنسبة إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ليشمل جميع المسائل والأنشطة التي تكون فيها الأراضي الرطبة معنية. وهو لا يشمل فقط الأنشطة الجارية في الأراضي الرطبة نفسها، بل يشمل أيضاً التأثيرات الأوسع نطاقاً للمناظر الطبيعية على الأراضي الرطبة وخدمات النظام الإيكولوجي للأراضي الرطبة، مما قد يؤثر على مجالات أخرى تقع خارج نطاق الأراضي الرطبة (ولا سيما فيما يتعلق بالتأثيرات الهيدرولوجية).

6- ولأغراض اتفاقية رامسار، فإن الأراضي الرطبة هي "مناطق الأهوار، أو المستنقعات، أو أرض الخث أو المياه، سواء أكانت طبيعية أم اصطناعية، دائمة أم مؤقتة، وذات مياه راكدة أم جارية، عذبة أو أجاجة أو مالحة، بما فيها مناطق المياه البحرية التي لا يتجاوز عمقها في حالة الجزر ستة أمتار<sup>1</sup> (المادة 1 من الاتفاقية). وهذا هو أيضاً التعريف المقبول للأراضي الرطبة وهو الذي تستخدمه الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتستخدم اتفاقية رامسار تفسيراً واسع النطاق لأصناف الأراضي الرطبة المشمولة في إطار مهمتها، بما في ذلك البحيرات، والأنهار، و"المستنقعات"، والمروج الطبيعية الرطبة، وأراضي الخث، والواحات، ومصاب الأنهار، والدلتاوات، والمسطحات الطينية، والسبخات، والمناطق البحرية القريبة من الشاطئ، وأشجار المانغروف، والشعاب المرجانية، والمواقع التي أقامها الإنسان مثل أحواض تربية الأسماك، وحقول الأرز، والخزانات. ولا تقدم اتفاقية تعريف لمصطلحات "داخلي" و "ساحلي"، وغيرها.

7- وتشمل "الأراضي الرطبة" جميع مكونات النظم الإيكولوجية المائية للمياه الداخلية بما فيها تلك الواقعة في المنطقة الساحلية. وهناك في الواقع تداخل كامل في النطاق بين أعمال اتفاقية رامسار وبرنامج العمل المتعلق بالمياه الداخلية في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وبالنسبة إلى برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، فإن نطاق اتفاقية رامسار يشمل جميع مكونات النظم المائية ذات الصلة، بما في ذلك الخط الساحلي المتجه نحو اليابسة ونحو البحر في إحدى المناطق البحرية الساحلية ذات الصلة (كالشعاب المرجانية

<sup>1</sup> نشأ حد ستة أمتار عن تقدير سابق، جرى دحضه فيما بعد، يفيد بأن هذا الحد يشكل العمق الذي يمكن للطيور المائية الساحلية أن تغوص فيه وأن تحصل على غذائها، وهو ما يعكس تأثير الطيور المائية على نشأة اتفاقية رامسار.

الضحلة على سبيل المثال). ويتفاوت حجم تغطية اتفاقية رامسار لاتجاهات خط الساحل نحو البحر من حيث المدى المادي تبعاً للطبوغرافيا المحلية. وعلى سبيل المثال، فإن عدداً كبيراً من مواقع رامسار يتمثل في المناطق الساحلية الضحلة التي تمتد إلى مسافة بحرية كبيرة، لا سيما المسطحات الطينية المدية، ومصاب الأنهار. وتنطبق حدود الستة أمتار أيضاً على الطبوغرافيا المحلية لإحدى المناطق، وهي لا تتعلق ببعد المسافة عن الأرض أو بعمق المياه المتدخلة. ولهذا السبب، فإن الغالبية العظمى من الشعاب المرجانية الضحلة في العالم، بما في ذلك الكثير من هذه الشعاب الواقعة بعيداً عن السواحل، والتي تحيط بها مياه البحر، تعتبر أراض رطبة. ويشمل نطاق اتفاقية رامسار في الواقع جميع جوانب برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وجميع الموائل بغض النظر عن ملوحتها، باستثناء المناطق البحرية ذات المياه العميقة.

8- وقد أصدرت اتفاقية رامسار توجيهات هامة وذات صلة، ولا سيما من خلال نشر الطبعة الثالثة (2007) لمجموعة أدوات رامسار<sup>2</sup>، بما في ذلك: التوجيهات المتعلقة بالمياه (الكتيب 6)؛ وإدارة أحواض الأنهار (الكتيب 7)، وتخصيص المياه وإدارتها (الكتيب 8)؛ وعلى وجه التحديد إدارة المناطق الساحلية-قضايا الأراضي الرطبة في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (الكتيب 10).

### ثالثاً - الروابط الإيكولوجية المشتركة بين المناطق الداخلية

#### والساحلية والبحرية

##### ألف - الهيدرولوجيا

9- يمكن للأراضي الرطبة الداخلية والساحلية والبحرية أن تتداخل و/أو تترابط مادياً حسب التعاريف والظروف المحلية. ويحدث التواصل الإيكولوجي الأولي بين هذه المجالات المختلفة ومكونات النظام الإيكولوجي من خلال التأثيرات الهيدرولوجية. وبالمثل، تتميز منطقة التفاعل القاري-البحري، حيث تقع الأراضي الرطبة الساحلية، بعمليات معقدة ذات صلة بالتدفقات الهيدروديناميكية (وعمليات الجزر) الخاصة بالمياه العذبة والبحرية (المد والجزر)، وبالكتل المائية. وتشمل دورة المياه المناطق البرية (مثل البحر والنتح، ورطوبة التربة، وتغذية المياه الجوفية)، والأراضي الرطبة الداخلية والساحلية والمحيطات باعتبارها مصدراً للتبخر الذي يعيد بعض المياه إلى المناطق البرية. ويشكل تدفق المياه على السطح وعبر المياه الجوفية المحرك الرئيسي لإيكولوجيا المناطق الساحلية (الشكل 1). وعلى سبيل المثال، فإن مصاب الأنهار تندفع بفعل التأثير الهيدرولوجي وأشجار المانغروف، بصورة مشتركة مع معظم أصناف النباتات الساحلية، كما أنها حساسة للغاية للتغيرات الهيدرولوجية. وتتسبب التغيرات التي تطرأ على التدفقات الطبيعية نتيجة النشاط البشري (التغيرات الهيدرولوجية الاصطناعية) من خلال استخدام الأراضي والمياه، بما في ذلك البنية التحتية المادية المتعلقة بالمياه مثل السدود وأحواض احتجاز مياه الأنهار و"حماية" المناطق الساحلية، في التغييرات الكبرى التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية الساحلية. وسوف يُنظر في هذا الموضوع بمزيد من التوسع في الوثيقة التي يقدمها الأمين التنفيذي بشأن آثار التغييرات في دورة المياه، وموارد المياه العذبة على تنفيذ برنامج العمل والقضايا الشاملة (UNEP/CBD/SBSTTA/15/8)، وفي مذكرة إعلامية بشأن المؤشرات المحتملة في مجال المياه وخدمات النظام الإيكولوجي المتصلة بالمياه للخطة

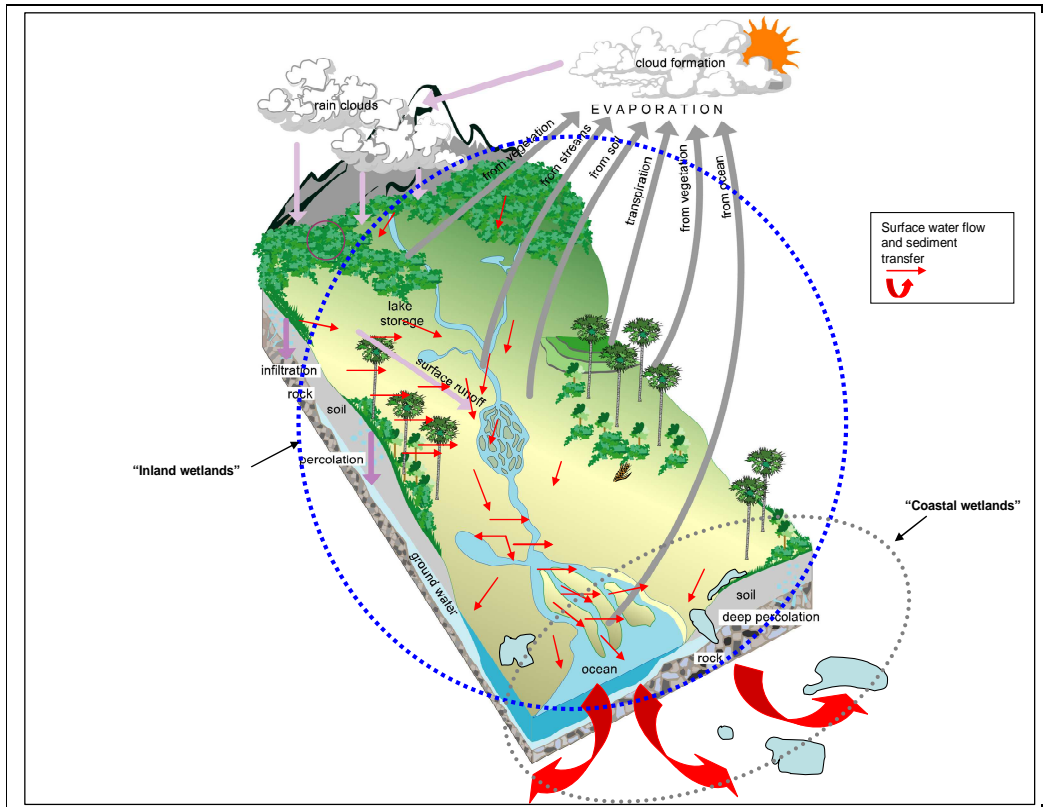
الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/AHTEG-SP-) (Ind/1/INF/3)<sup>3</sup>.

10- وتكتسي العوامل الهيدرولوجية أهمية تتجاوز تأثيرها المباشر على توفر المياه. كما أنها تؤثر على نوعية المياه من خلال نقل الملوثات، والنفايات أيضاً، من مواقع الأنشطة البرية أساساً، إلى و/أو من المناطق الساحلية والمناطق الأبعد داخل المحيطات المفتوحة. وهي تؤثر أيضاً على نوعية المياه ونقل النفايات من خلال آثار التخفيف والتركييز والنقل السريع خلال الفيضانات.

11- وتنشأ معظم الملوثات الرئيسية (والنفايات) التي تؤثر على النظم البحرية، بما في ذلك على المياه الساحلية وداخل المحيطات، عن الأنشطة البرية، وتنقل إلى هناك عبر الأنهار. ويتمثل الاستثناء الرئيسي الوحيد في غازات الدفيئة، ولا سيما ثاني أكسيد الكربون المتسبب في تحمض المحيطات، التي تنقل أساساً عن طريق حركة دورة الغلاف الجوي. ومن ثم، فإن الجهود المبذولة للحد من التلوث البحري تركز بشكل كبير على مجال إدارة الأنشطة البرية وتحويل مسار هذه الآثار من خلال الأراضي الرطبة الداخلية (بما في ذلك مكوناتها الساحلي). وفي حين أن الزيادات المسجلة في نسبة تلوث المناطق البحرية والمحيطات قد أصبحت تشكل بالفعل أحد بواعث القلق، فعادة ما تبدو أحمال التلوث في هذه المناطق، بسبب تأثيرات التخفيف، أقل حجماً مما هي عليه في المناطق الداخلية والنظم الساحلية. واعتمد المجتمع الدولي في عام 1995 برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وقد وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بهدف "منع تدهور البيئة البحرية الناجم عن الأنشطة البرية من خلال تيسير أعمال واجب الدول بحفظ وحماية البيئة البحرية". وعلى الرغم من أنه كثيراً ما يستشهد بالمبادرة على أنها "برنامج بحري"، فهي تستهدف قضايا المياه والأراضي الداخلية. وتشكل أيضاً برنامجاً فريداً من نوعه لكونها المبادرة العالمية الوحيدة التي تتناول بشكل مباشر مسألة التواصل السطحي بين النظم الإيكولوجية الخاصة باليابسة، وبالمياه العذبة، والمناطق الساحلية، والبحرية، والمحيطات المفتوحة، على الرغم من أن عدداً كبيراً من المبادرات المماثلة تعمل في أحواض الأنهار أو على المستوى الإقليمي. وتشكل إدارة الوظائف الهيدرولوجية الساحلية وأحمال التلوث المرتبطة بها والمنقولة من المناطق الداخلية عاملاً رئيسياً في نجاح الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM).

12- ويتعين على النهج الكلي أن ينظر في "المنطقة الساحلية" على أنها تشكل في الواقع المنطقة السفلى لحوض النهر، وأن إدارتها تمثل في حقيقة الأمر، بما في ذلك التأثيرات المسجلة في المجال البحري، مجموعة فرعية من الإدارة المتكاملة لأحواض التجميع. ومرة أخرى، فإنه من المهم إدراك حقيقة أن الأراضي الرطبة تعد جزءاً من المناظر الطبيعية والمناظر البحرية ذات الصلة، وأن إدارة استخدام المياه على اليابسة تشكل جزءاً مهماً من إدارة النظم الساحلية. وعلى سبيل المثال، فإن تغيير استخدام الأراضي، مثل التحولات الحاصلة في الممارسات الزراعية وفي مجال الري تحديداً، بما في ذلك تغيير الغطاء الأرضي (النباتي)، يعد محركاً هاماً لتغيير الظروف الهيدرولوجية المحلية والإقليمية.

<sup>3</sup> " المؤشرات المحتملة في مجال المياه وخدمات النظام الإيكولوجي المتصلة بالمياه للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي " (https://www.cbd.int/doc/?meeting=AHTEG-SP-IND-01).



الشكل 1: رسم تخطيطي مبسط لأحد النظم الإيكولوجية، بما في ذلك المناظر الطبيعية والمواقع الهيدرولوجية للأراضي الرطبة.

### باء- نقل الرواسب والمغذيات

13- يعد تكوين الرواسب ونقلها أحد الجوانب الرئيسية لوظائف النظم البيئية الداخلية والساحلية ولأوجه الترابط المشتركة بينها. وتتميز العملية بديناميتها العالية، وتشمل اليابسة والمكونات المائية للنظم الإيكولوجية على حد سواء. وفي الواقع، فهي مسؤولة عن تكوين الأرض نفسها، غير أن المياه (عبر الأنهار في العادة) هي التي تنقل وتضع الرواسب. وتدار هذه العملية إلى حد كبير بشكل هيدرولوجي. ويشترك التنوع البيولوجي بشكل مباشر في المساهمة في إنتاج الترسبات وتنظيمها (مثل تكوين التربة ووظائفها وتنظيم الغطاء النباتي للتحات)، في حين أن الرواسب تتحرك وتنقل عن طريق المزيد من العمليات "المادية" الجارية على طول الأنهار، ويحدث ذلك وفق طرق يحددها تكامل النظم الإيكولوجية، وأن الوقت الذي توضع فيه في نهاية المطاف (ليس على الساحل دائماً) هو الذي يحدد أداء ونطاق النظم الإيكولوجية والموائل. وفي حين أن نقل الرواسب بشكل كبير يفوق المستويات الطبيعية يمثل في العادة أمراً غير مرغوب فيه، فإن الحفاظ على المستويات الطبيعية لنقل الرواسب تشكل إحدى الخدمات الهامة للنظام الإيكولوجي. وتترتب على انخفاض معدلات نقل الرواسب دون المستويات الطبيعية آثار كبيرة للغاية على النظم الإيكولوجية الساحلية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ومن ناحية التنوع البيولوجي. ويرد المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع الهام للغاية في الوثيقة UNEP/CBD/AHTEG-SP-Ind/1/INF/3.

14- وبالمثل، فإن نقل المغذيات من الأرض، وعبر الأنهار، يشكل أحد المحددات الهامة لأداء النظم الإيكولوجية الساحلية ومستوى إنتاجيتها. ويعد التلوث البري أحد المشاكل المعترف بها في المناطق الساحلية، وتعد معالجته أحد المكونات الأساسية للإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية.

## جيم - الهجرات

15- تشكل هجرة الأنواع بين المناطق الداخلية والساحلية والبحرية آلية هامة أخرى من آليات الترابط الإيكولوجي. ويحظى هذا الجانب إلى حد ما باعتراف جيد. وفيما يتعلق بالأسماك واللافقاريات، فإن العديد من الأنواع التي تهجر لمسافات قصيرة أو طويلة داخل المياه هي أنواع تتواجد في العادة في المناطق الداخلية والساحلية: فعلى سبيل المثال، فإن هجرات سمك السلمون والأنقليس بين أعالي الأنهار والمحيطات المفتوحة تثبت عدم وجود حدود للنظام الإيكولوجي. وبالمثل، فإن الكثير من الطيور المائية المهاجرة تربط النظم الإيكولوجية ببعضها على مدى مسافات طويلة؛ وتعد الخرشنة القطبية مثلاً نموذجياً من خلال هجرتها بين القطبين.

## رابعاً- نطاق عناصر وأنشطة برنامجي عمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع

البيولوجي بشأن المياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري

والساحلي والترابط القائم بينها

ألف - التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية

1- عناصر وأنشطة البرنامج

16- اعتمد برنامج العمل المنقح المتعلق بالتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية كمرفق بالمقرر 4/7 الصادر عن مؤتمر الأطراف. وكما لوحظ أعلاه، فإنه لا يوجد تعريف للمصطلحات ولا تفسير للنطاق. وتعترف الفقرة 11 من المقرر 4/7 بوجود النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية داخل المناطق الأحيائية الأخرى وبالترابط البيئي بين المياه الداخلية ومصاب الأنهار والمناطق الساحلية داخل الشواطئ، ويدعو إلى الإحالة المرجعية إلى برامج العمل المواضيعية الأخرى وضمان الاتساق معها أثناء تنفيذ برنامج العمل هذا. ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية الشاملة في "تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في إدارة النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية" (الفقرة 9 (ب) من المرفق بالمقرر 4/7). وتتسم الإحالة اللاحقة إلى المناطق البحرية والساحلية بمحدوديتها. ولم يرد ذكر مصطلح "ساحلي" بشكل صريح في برنامج العمل برمته، ولم تذكر المناطق "البحرية" بشكل صريح إلا في النشاط 3.2.3 عند الإشارة إلى ضرورة اتباع نهج متكامل، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية الأرضية و"الشاطئية" المرتبطة بها. ولم تستثن، بالطبع، الاعتبارات ذات الصلة بخصوص المناطق الساحلية والبحرية. وستساهم أيضاً العديد من الأنشطة المتعلقة ببرنامج العمل في تحسين الأوضاع في المناطق البحرية والساحلية. وهناك، على سبيل المثال، اهتمام بالعوامل الهيدرولوجية والتلوث.

2- الاعتبارات ذات الصلة التي روعيت خلال الاستعراض المتعمق لتنفيذ

برنامج العمل في الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية

والتقنية والتكنولوجية والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف

17- أولى الاستعراض المتعمق لتنفيذ برنامج العمل اهتماماً بمواضيع المناطق "الساحلية". ومن حيث النطاق الجغرافي، اعتبر الاستعراض المناطق المتجهة نحو اليابسة في المناطق الساحلية ضمن المناطق "الداخلية". وعلى سبيل المثال، فقد أدرجت الاتجاهات المتعلقة بأشجار المانغروف والطيور الساحلية في تقييم الوضع، واعتبرت الاتجاهات المتعلقة بالتنوع البيولوجي جزءاً من الاستعراض. كما تم إيلاء اهتمام كبير للاتجاهات المتعلقة بالموائل والظروف السائدة في مصاب الأنهار والمناطق القريبة من الشواطئ، ولا سيما فيما يتعلق بأحمال التلوث والتغيرات المسجلة في نقل الرواسب والآثار المترتبة على تحات السواحل.

18- ومع ذلك، فقد تجلى أهم جانب من الجوانب ذات الصلة بالاستعراض المتعمق في الاهتمام بالروابط الهيدرولوجية، أو "دورة المياه"، حيث سلط الضوء على هذه الدورة باعتبارها تشكل الرابط الإيكولوجي الرئيسي بين النظم الإيكولوجية للمناطق "الداخلية" و"الساحلية". وقد انعكست هذه الروابط بشكل واضح في فقرات من المقرر 28/10، من بينها الفقرات 10(ب)، و10(ل)، و21، و25(أ) و46(ب). ويعد المزيد من الاعتراف بالمياه كموضوع "شامل" خطوة كبيرة نحو الأمام في مجال كسر الحواجز المصطنعة بين برامج العمل وتعزيز المزيد من المنظورات على مستوى النظم الإيكولوجية.

## باء- التنوع البيولوجي البحري والساحلي

### 1- عناصر وأنشطة البرنامج

19- يرد برنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي في المرفق الأول من المقرر 5/7. وهو لا يحدد أو يشرح بشكل صريح نطاقه في المناطق الساحلية مقارنة بالمناطق الداخلية، غير أن الأطراف قد اتفقت على ضرورة تطبيق برنامج العمل وتفسيره بما يتماشى مع القانون الوطني، ومع القانون الدولي، حيثما كان ذلك منطبقاً، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن ثم، فإنه يُتوقع تحديد نطاق برنامج العمل (فيما يتعلق بالمناطق الداخلية مقابل المناطق الساحلية) من خلال التنفيذ على المستوى الوطني. وتقدم الحاشية (رقم 11) الواردة في هذا المقرر وصفاً إضافياً للتغطية الجغرافية والإيكولوجية للمناطق البحرية والساحلية المحمية والبيئة البحرية استناداً إلى التعاريف التي اعتمدها فريق مخصص من الخبراء التقنيين (يرد المزيد من النقاش في هذا الشأن في مرفق هذه الوثيقة).

20- وتنص الفقرة 4 من المرفق الأول (التي تشير إلى المبادئ الأساسية) لبرنامج العمل، في جملة أمور، على أن نهج النظام الإيكولوجي يؤدي دوراً مركزياً في توجيه جميع الأنشطة المضطلع بها باعتبارها جزءاً من برنامج العمل، ومن ثم فهو يوفر الأساس اللازم لتنفيذه. وسلط الضوء أيضاً على الأهمية التي يكتسبها فهم أداء النظام الإيكولوجي الأوسع نطاقاً من حيث مكوناته والترابط القائم فيما بينها، بما يشمل ضمناً الروابط القائمة مع النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية. وبالمثل، فإن النصوص اللاحقة، وعناصر وأنشطة البرنامج تجسد نهج النظام الإيكولوجي بدرجات متفاوتة. وعلى وجه التحديد، فقد جرى تناول موضوع المياه الداخلية - الصلة البحرية والساحلية في سياق "الإدارة المتكاملة" تحت إطار العنصر 1 من البرنامج: إقامة إدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية. وتتضمن الأنشطة المقترحة ذات الصلة ما يلي: تعزيز تطبيق نظام إدارة قائمة على النظام الإيكولوجي، بما في ذلك من خلال إدماج أنشطة إدارة المناطق الساحلية وإدارة مستجمعات المياه (الهدف التشغيلي 1-1، النشاط (ب))؛ وإحراز تقدم كبير في مجال حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية الأنشطة من خلال التطبيق الفعال لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والأدوات الملائمة الأخرى، بما في ذلك الاستخدام السليم للأراضي الساحلية، وتخطيط مستجمعات المياه، وإدماج الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية في القطاعات الرئيسية (الهدف التشغيلي 1-2، النشاط (ج)). وتوجد أيضاً روابط في العنصر 2 من البرنامج (الموارد الحية البحرية والساحلية) كتلك التي تتعلق، على سبيل المثال، بتدهور الشعاب المرجانية بسبب التأثيرات البرية المصدر (التذييلين 1 و 2 من المرفق نفسه).

21- ويشير التذييل 3 (من برنامج العمل) إلى عناصر إطار إدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وهو الإطار الذي يتضمن إشارة إلى الإدارة المستدامة للبيئة الأوسع نطاقاً (الفرع هاء)، بما في ذلك الأنشطة البرية ونوعية المياه والترسب. وأكدت الفقرة 4 من هذا التذييل على أهمية الترابط بين موائل المياه الداخلية والموائل البحرية والساحلية باستخدام المثال الذي مفاده أن تفريق اليرقات يمكن أن يربط بين الموائل البحرية والساحلية وموائل المياه الداخلية البعيدة عن بعضها.



22- وعلى وجه الخصوص، فإن برنامج العمل لا يمتلك سياقاً مكافئاً للسياق المتاح بموجب الفقرة 11 من المقرر 4/7 (المتعلق بالمياه الداخلية) التي تلفت الانتباه إلى حقيقة أن جميع المناطق الأحيائية الأخرى (وبالتالي برامج العمل) يمكن أن تظهر أيضاً في المناطق الساحلية، وتعترف كذلك بالترابط بين النظم الإيكولوجية الداخلية والساحلية و البحرية.

## 2- الاعتبارات ذات الصلة التي روعيت خلال الاستعراض المتعمق لتنفيذ

برنامج العمل في الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية

والتقنية والتكنولوجية والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف

23- انعكست نتائج الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل، إلى حد ما، من خلال المقرر 29/10 الصادر عن مؤتمر الأطراف. وفيما يتعلق بالروابط مع التنوع البيولوجي للمياه الداخلية، فقد أُشير في الفقرة 6 من هذا المقرر إلى ضرورة تنفيذ إجراءات على المستوى الوطني والتعاون مع الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وبالمثل، فإن الفقرة 13(ي) تطلب بذل المزيد من الجهود في المناطق البحرية المتضررة من التأثيرات البشرية المتعددة، المباشرة منها وغير المباشرة، والتي نشأت من مناطق مستجمعات المياه، وحيث تتطلب قضايا التنوع البيولوجي إتباع نهج متكامل و كلي يهدف إلى تحسين نوعية المياه، واستعادة صحة وأداء النظام الإيكولوجي برمته.

24- وتلاحظ وثيقة ما قبل الدورة المقدمة لنظر الاستعراض المتعمق في الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/4)؛ وهي تستند إلى حد ما إلى المزيد من المعلومات الأساسية الواردة في الوثيقة (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2) أن هناك اهتماماً جيداً بالروابط بين المناطق الداخلية-الساحلية على مستوى تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية. وعلى سبيل المثال، واستناداً إلى التقارير الوطنية الرابعة، فإن 78 في المائة من جميع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي قد أنشأت إدارة متكاملة محسنة للمناطق البحرية والساحلية (بما في ذلك إدارة مستجمعات المياه) بغية تقليل الرواسب والأحمال المغذية في البيئة البحرية. وأفيد أيضاً بإحراز تقدم جيد بالنسبة إلى عدة مبادرات إقليمية، حيث تتضمن الأنشطة: مكافحة التلوث، بما في ذلك مياه المجاري، والمغذيات، والملوثات العضوية الثابتة، والمعادن الثقيلة؛ ومعالجة المياه المستعملة؛ ومعالجة مسألة المغذيات؛ والتقييم والرصد البيئيين؛ وكذلك استعادة البيئة. وقد أُشير في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2 إلى جانب دراسات حالات إفرادية إلى الأهمية التي يكتسبها إنشاء رابطة تصل بين إدارة مستجمعات المياه والإجراءات التي اتخذتها الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية في المناطق البحرية والساحلية لإنجاح أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية.

## جيم- الروابط مع برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية

25- يكمن الهدف العام لبرنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية في "إنشاء وصيانة، بحلول عام 2010 بالنسبة للمناطق الأرضية وبحلول عام 2012 بالنسبة للمناطق البحرية، نظم وطنية وإقليمية للمناطق المحمية تكون شاملة ومُدارة بفعالية وذات صفة تمثيلية من الناحية الإيكولوجية، وتساهم جماعياً، من خلال شبكة عالمية في جملة أمور من بينها تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية وهدف عام 2010 المتمثل في الحد بشكل كبير من المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي" (المقرر 28/7، الفقرة 18). ولا توجد أية إشارة للمياه الداخلية في هذا الهدف، غير أنه قد تسنى اعتماد صيغة مماثلة كهدف في إطار الهدف 1-1 من برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية (المقرر

2/7، المرفق) حيث تشير إحدى الحواشي إلى أن المناطق "الأرضية" تشمل المياه الداخلية.<sup>4</sup> وتبقى الأسباب التي أدت إلى تناول المياه الداخلية من خلال إحدى الحواشي غير واضحة، على الرغم من معاناة جميع المناطق الأحيائية من فقدان التنوع البيولوجي بأسرع المعدلات عندما جرى النظر في هذا المقرر. وعلى وجه الخصوص، فإن المناطق الساحلية (بما فيها الأراضي الرطبة الساحلية) قد غابت تماماً من صياغة هدف عام 2010 المتعلق بالمناطق المحمية. ومن غير المحتمل وجود افتراض يتضمن إدراجها في إطار المناطق "الداخلية" أو "المناطق البحرية"، وحتى لو كان الأمر كذلك، فإنه لم يحظ بأي تفسير أو حاشية تدل عليه.

26- وهناك أربع إشارات إلى مصطلح "ساحلي" في برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية (على النحو المحدد في المرفق بالمقرر 2/7)، وفي جميع الحالات بالنسبة لبرنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، وتحديداً في سياق العنصر 3 من البرنامج المتعلق بالمناطق المحمية. وبالنظر إلى وجود أوجه من عدم التيقن بشأن الكيفية التي يتناول بها هذا العنصر مسألة النطاق فيما يتعلق بالمناطق الساحلية، ويؤدي اعتماد برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية تاريخياً على برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي إلى إمكانية حدوث ثغرات كبيرة في مجال الاهتمام بالمناطق الساحلية. وهذا هو الحال على وجه التحديد فيما يتعلق بالمناطق الساحلية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمناطق البرية و/أو القريبة من الشواطئ ومناطق المياه الساحلية العذبة والأجاج أو الواقعة ضمن مجالها. ومع ذلك، فقد تسنى إلى حد كبير معالجة هذه الثغرات المحتملة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وإن الهدف 11 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي (المرفق بالمقرر 2/10)، الذي يشير إلى المناطق المحمية، يحدد الآن بوضوح المناطق البرية والداخلية والساحلية.<sup>5</sup> كما ينطوي تأكيد برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية على نظم المناطق المحمية الممثلة إيكولوجياً وذات الترابط الجيد على الاحتياجات المطلوبة في المناطق الداخلية والساحلية من خلال الحد من القيود التي تتسبب فيها تعاريف المناطق الأحيائية أو النظم الإيكولوجية. ويشجع تنفيذ برنامج العمل الأطراف، استناداً إلى تحليل الفجوات الإيكولوجية، على التركيز على مسألة التمثيل التي تكتسي أهمية أكبر مع أخذ معايير تعذر إيجاد البدائل والهشاشة. ويتميز هذا الإطار بكونه أيسر تطبيقاً في مجال معالجة الاحتياجات ذات الصلة للمناطق المحمية في المناطق الساحلية من الإطار الوارد في العنصر 3 من البرنامج (المناطق المحمية) في برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي.

#### دال- النطاق والروابط المشتركة فيما يتعلق بباقي برامج عمل

##### الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

27- هناك العديد من الروابط المشتركة بين برامج العمل المواضيعية الأخرى في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، حتى وإن انحصرت الاعتبارات في المناطق الساحلية. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن للمناطق الساحلية أن تشمل الأراضي الجافة وشبه الرطبة، والجبال، والغابات، وتمارس الزراعة بوجه عام في هذه المناطق،

<sup>4</sup> بحلول عام 2010 على اليابسة\*، وعام 2012 في المنطقة البحرية، تُنشأ شبكة عالمية النظم الوطنية والإقليمية للمناطق المحمية تكون شاملة وتمثيلية وتساهم فيما يلي: (1) هدف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لتحقيق خفض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010؛ (2) الأهداف الإنمائية للألفية - ولا سيما الهدف 7 بشأن ضمان الاستدامة البيئية؛ (3) الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات. [\*تشمل اليابسة النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية].

<sup>5</sup> بحلول عام 2020، يتم حفظ 17 في المائة على الأقل من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية و10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، وخصوصاً المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من خلال نظم مدارة بفعالية ومنصفة وتتميز بالترابط الجيد، وممثلة إيكولوجياً للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المنطقة، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقاً.

وتشكل مجموعات مختلفة من هذه المواضيع ومن غيرها برنامج العمل المواضيعي المتعلق بالتنوع البيولوجي الجزري. ويتسم المدى الذي يُعثر فيه على هذه الروابط في برامج العمل المواضيعية الأخرى بالتغير.

### خامساً- الاعتراف بالدور الريادي لاتفاقية رامسار في برامج عمل

#### الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

28- توجد إشارات بارزة وعريضة لاتفاقية رامسار في المقرر 4/7 برمته. وتعترف الفقرة 2 من هذا المقرر بفائدة التقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية رامسار من أجل تحديد الوضع القائم عالمياً في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية. وتطلب الفقرات 3 و 21 و 29 و 30 بطرق مختلفة تنفيذ عمل مشترك بين أمانتي الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة أو تدعو اتفاقية رامسار و/أو فريق الاستعراض العلمي والتقني (STRP) التابع لها إلى تقديم مدخلات. وترحب الفقرة 4 مع التقدير بالتآزر الجاري بين الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية رامسار في تنفيذ برنامج العمل، وتلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل المشتركة بين الاتفاقيتين، وتشجع على تنفيذ المزيد من الأنشطة التي تهدف إلى تجنب التداخل في عمل الاتفاقيتين على السواء. وتعترف الفقرة 13 بالروابط القائمة مع الخطة الاستراتيجية لاتفاقية رامسار. وتشير الفقرة 16 إلى اتفاقية رامسار فيما يتعلق ببيانات خط الأساس/جمع المعلومات وتقييم الوضع القائم والاتجاهات. وتطلب الفقرة 27 إلى الأطراف التي يناسبها هذا الأمر اعتماد تصنيف رامسار للأراضي الرطبة باعتباره نظام تصنيف مؤقت واستخدامه كإطار لإجراء جرد أولي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، بغرض إعداد قوائم إرشادية للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية والتي تكتسي أهمية في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (غير أنه لا يوجد طلب مماثل في أي موضع آخر بشأن الأراضي الرطبة الساحلية/البحرية التي تنطبق عليها توجيهات تصنيف رامسار بالدرجة نفسها).

29- وتلاحظ الفقرة 2 من ديباجة برنامج العمل المتعلق بالمياه بالداخلية (المرفق بالمقرر 4/7) أن البرامج والأنشطة الخاصة باتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة وبفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها قد درست بعناية فائقة، وحُدِّدَت الإجراءات من أجل تحقيق أقصى حد من التنسيق بين أنشطة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وشريكها الرئيسي في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، وقد جرى ذلك وفقاً لخطة العمل المشتركة الثالثة بين الاتفاقيتين. وإن الإشارات الأخرى إلى اتفاقية رامسار (و/أو إلى فريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها) في برنامج العمل هي أكثر من أن تحصى في هذا السياق.

30- ومع ذلك، فقد أشار الاستعراض المتعمق (على النحو الوارد أعلاه) إلى ضعف مجال التنفيذ المشترك لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار على الصعيد الوطني، بالاستناد إلى التقارير الوطنية الثالثة المقدمة إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، حيث اتخذت تسعة أطراف فقط في ذلك الوقت تدابير شاملة من أجل التنفيذ المشترك، على الرغم من أن اختلاف أشكال تقديم التقارير قد أعاق التقدم الكمي، وذلك استناداً إلى التقارير الوطنية الرابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي.

31- واعتباراً من الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، أصبحت اتفاقية رامسار شريك تنفيذي رئيسي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن الأراضي الرطبة، وقد اعترفت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي رسمياً بمعظم الموائل الساحلية المدرجة في إطار برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، بما في ذلك العديد من الشعاب المرجانية، على أنها أراض رطبة. ومع ذلك، فإن الإحالة المرجعية إلى اتفاقية رامسار في برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي تقتصر على المقارنة بالمياه الداخلية. ولم يشر برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي (المرفق الأول بالمقرر 5/7) إلا مرة واحدة إلى اتفاقية رامسار، فيما يتعلق بالمبادرات التعاونية بشأن الأنواع الغريبة الغازية.

ويتضمن المقرر 5/7 (بما في ذلك جميع المرفقات والتذييلات) إشارة أخرى إلى اتفاقية رامسار فيما يتعلق بدعم بناء القدرات للشعاب المرجانية وبيضاى المرجان (التذييل 1، خطة العمل المحددة بشأن ابيضاى المرجان، بما في ذلك حاشيته رقم 26). وعلى نحو مماثل، فإن الإحالة المرجعية إلى اتفاقية رامسار في الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي (بما في ذلك في الوثيقتين الأساسيتين ذواتي الصلة UNEP/CBD/SBSTTA/14/4 وUNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2) هي إحالة محدودة. وتتمثل الإشارة الصريحة الوحيدة في المقرر 29/10 (في الفرع الذي يشير إلى الاستعراض المتعمق) في الفقرة 19 من هذا المقرر والتي تطلب إلى الأمين التنفيذي أن يستعرض، بالتعاون مع أمانة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها، الفرص الكفيلة بتعزيز تنفيذ العناصر الساحلية من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، ولكن فيما يتعلق فقط بالإجراءات المطلوبة في الفقرة 17 من المقرر 28/10 (بشأن المياه الداخلية) والذي يقتصر على سياسات تخصيص المياه.

32- ويمكن تحديد المزيد من التناقضات في الطريقة التي يشار بها إلى اتفاقية رامسار، سواء بين برنامجي العمل المتعلقين بالمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي أو ضمنهما: وباختصار، فإن العديد من الروابط والاحتياجات والفرص التي حُددت أصلاً للمياه الداخلية تنطبق على المناطق الساحلية، إلا أنه لم يُشر إليها في هذا الإطار. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يُنظر إلى اتفاقية رامسار على أنها أقل أهمية بالنسبة إلى برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي.

33- ويبدو بوضوح أن اتفاقية رامسار على درجة عالية من الأهمية بالنسبة إلى المناطق المحمية. وتطلب الفقرة 34 من المقرر 28/7 (بشأن المناطق المحمية) إلى الأمين التنفيذي تعزيز التعاون مع منظمات من بينها اتفاقية رامسار في مجال تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية. وقد أُدرجت اتفاقية رامسار كشريك في برنامج العمل نفسه (المرفق والتذييل من المقرر 28/7). ويعترف أيضاً برنامج العمل بالصلات القائمة بينه وبين برامج العمل الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بالمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي. وقد أُشير إلى اتفاقية رامسار بدرجات متفاوتة، وبصورة واسعة النطاق نسبياً في بعض الأحيان، في الوثائق الأساسية الداعمة للاستعراض المتعمق لبرنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية، وهو الاستعراض الذي أجراه الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وأدى إلى صدور المقرر 31/10. وتكتسي الأراضي الرطبة أيضاً أهمية بالنسبة إلى جميع برامج العمل الأخرى في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، غير أن الإحالة المرجعية إلى اتفاقية رامسار وتوجيهاتها تصل إلى أدنى حد في هذه البرامج أو تتعدم فيها.

#### خامساً- الاستنتاجات والسبل والوسائل لمعالجة الاحتياجات

34- تعترض الصعوبات تقييم النطاق والروابط المشتركة بين برامج عمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتعتمد النتائج إلى حد ما على ما إذا كان الاتساق أو قطع التواصل هو الهدف المطلوب. وقد حدد هذا التقييم أمثلة، يمكن إيراد المزيد منها، لدعم التواصل إلى استنتاج يفيد بأن نهج "برنامج عمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي" يمكن أن يؤدي إلى تقسيم المواضيع. ويشكل المقرر الذي طلب إعداد هذه المذكرة (المقرر 28/10، الفقرة 20) في حد ذاته شاهداً على هذا الخطر من خلال الإشارة إلى "السبل والوسائل لمعالجة احتياجات التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ذات الصلة في المناطق الساحلية": وهذا يعني أنه يمكن القول أنه من المهم بقدر مماثل النظر في احتياجات التنوع البيولوجي البحري والساحلي في المناطق الداخلية، على الرغم من أن نهج النظم الإيكولوجية لا يضمن عرض أية إشارة إلى برامج العمل وهو يركز فقط على "احتياجات التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية". وعلى الرغم من أن نهج النظام الإيكولوجي قد اعتمد كإطار أولي للعمل بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي اعتباراً من الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف (المقرر 8/2، الفقرة 1)، وقبل أن يعتمد النموذج الحالي لبرامج العمل، فإنه لم يتسن حتى الآن وضع موضع التنفيذ الكامل على مستوى الاتفاقية. وبالتأكيد، فقد أشارت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى اتفاقية رامسار كمرجع في برنامج العمل المتعلق

بالمياه الداخلية بصورة أكثر تكراراً ووضوحاً مما كان عليه الوضع في برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، أو في أي من مجالات البرامج الأخرى.

35- وعلى مدى السنوات الأخيرة، اتجه العمل المندرج في إطار برنامج العمل المتعلق بالمياه الداخلية، سواء على صعيد الاتفاقية أو على صعيد الأمانة، نحو التركيز على مناطق المياه العذبة (التي تمثل نوع النظام الإيكولوجي المهيمن في هذه المنطقة) في حين وُجّه العمل الأخير المندرج في إطار المناطق البحرية والساحلية (على صعيد الاتفاقية) بشكل أكبر (بناءً على طلب من الأطراف) نحو مناطق الشعاب المرجانية والمناطق البحرية. ومع ذلك، فمن الصعب تحديد ما إذا كان هذا قد أدى إلى حدوث ثغرات في دائرة الاهتمام.

36- ومهما يكن تاريخ النطاق الحالي لبرامج عمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والروابط المشتركة القائمة بينها، فإن المسألة العملية تكمن في معرفة الكيفية التي يمكن بها المضي قدماً نحو الأمام. وقد حُدّدت "السبل والوسائل-الأساسية- لمعالجة احتياجات التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ذات الصلة في المناطق الساحلية"، على النحو المطلوب في الفقرة 16 من المقرر 28/10، من أجل تحقيق ما يلي:

#### *الخروج من الدوائر الضيقة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في الاتفاقية*

37- تتجلى الحاجة الأساسية في ضرورة استخدام إطار نهج النظام الإيكولوجي. وبالمثل، يُعرّف "الاستخدام الحكيم" للأراضي الرطبة، وهو الذي يقع في صلب نهج اتفاقية رامسار، على أنه "الاحتفاظ بطابعها الإيكولوجي، الذي يتحقق من خلال تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، في سياق التنمية المستدامة"، ومن ثم فهو يشكل إلى حد كبير مرادفاً لنهج النظام الإيكولوجي. وتُعرّف هذه النهج بأن المكونات المائية للنظم الإيكولوجية (الأراضي الرطبة) يجري النظر إليها وإدارتها من زاوية المناظر الطبيعية ذات النطاق الأوسع والتي تدرك الحاجة إلى ضرورة إدارة الأراضي والمياه معاً نظراً لتدفق المياه خلال المناظر الطبيعية، وعبر الأراضي الرطبة، لتصل إلى المناطق الساحلية والمناطق الأبعد منها في البحار المفتوحة والمحيطات. وتدعو الحاجة إلى ضرورة التوصل إلى فهم أفضل لهذا الترابط، وتدعو إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال العمل بشأنه على نحو ملائم. وتتجلى الاحتياجات في مجال النهج/الفلسفة أكثر مما تتجلى في التفاصيل.

#### *التركيز على الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020*

38- يُراد من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وهي الأهداف الخاصة بها (المرفق بالمقرر 2/10) أن تكون محورا للعمل في المستقبل. وتُعرّف هذه الخطة بأن برامج العمل والقضايا الشاملة توفر توجيهات مفصلة وأدوات أساسية للتنفيذ، ولكنها ليست الأساس الذي يقوم عليها إطارها. ولا تستند أهداف أيشي للتنوع البيولوجي بوجه عام إلى برنامج عمل، وتتضمن عملية التنفيذ الرامية إلى تحقيق أغلب هذه الأهداف المواضيع ذات صلة بمعظم، إن لم يكن بجميع، برامج العمل والقضايا الشاملة. ولا تشكل الكيفية التي تجري بها معالجة المناطق "الساحلية" أو "الداخلية" أو التنوع البيولوجي لهذه المناطق مسألة تطرح في هذا السياق، إلا في حالة عودة الأخصائيين إلى برامج العمل كنقطة انطلاق.

#### *الاعتراف بنطاق اتفاقية رامسار وصلتها بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والعكس أيضاً*

39- تدعو الحاجة إلى زيادة تفعيل الاعتراف الحالي لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الذي يقر بأن اتفاقية رامسار هي شريك تنفيذي رئيسي في مجال الأراضي الرطبة. ولكون الأراضي الرطبة تشكل جزءاً من المناظر الطبيعية، وتؤثر على الأنشطة البرية وتتأثر بها، وتُعد واجهة المناطق الداخلية والساحلية والبحرية، فهذا يعني أن اتفاقية رامسار، من حيث النطاق التقني، على صلة بمعظم، إن لم يكن بكل مجالات الاهتمام في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

40- وقد اعترف مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على الدوام بالتعاون الجيد القائم مع اتفاقية رامسار: وكمثال على ذلك الاعتراف بأن هذا التعاون يشكل مثلاً جيداً لبناء أوجه التآزر بين الاتفاقيات من أجل تلبية أهداف كلتا الاتفاقيتين على نحو فعال (ديباجة المقرر 20/8). وقد نشأت هذه النتيجة إلى حد كبير، ولكن ليس على سبيل الحصر، من خلال الاعتبارات المتعلقة بالمياه الداخلية. وهناك فرص للاعتماد على مصادر هذه القوة في مجالات أخرى من مجالات العمل والاهتمام. بيد أن كون اتفاقية رامسار تمثل الشريك الرئيسي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في مجال الأراضي الرطبة يثير التساؤل لمعرفة ما تمثله الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالنسبة إلى اتفاقية رامسار. ويشكل وضع "الشريك الرئيسي" اعترافاً بأن اهتمامات اتفاقية رامسار هي اهتمامات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولكنه يتطلب أيضاً أداء دور متبادل. ويقتضي أحد هذه الأدوار من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي دمج مصالح اتفاقية رامسار بشكل أكثر شمولاً ومنهجية في جميع مجالات العمل الخاصة بها (كما ورد أعلاه). وقد تتضمن الأدوار الأخرى اصطلاح الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالترويج للمواضيع المتعلقة بالأراضي الرطبة في المحافل ذات الصلة، ولا سيما منها تلك التي لا تمتلك اتفاقية رامسار سوى إمكانيات محدودة للوصول إليها، وتشجيع الرجوع إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتعاون فيما بينهما، على أساس المصالح المتبادلة وليس على أساس المنشأ التاريخي أو الجغرافي.

*إدراك ما تنطوي عليه المصطلحات ويتضمنه النطاق من مرونة*

41- تستخدم الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مصطلحي "داخلي" و"ساحلي"، ولا يحتاج "نطاق" برامج عملها، على الرغم من غموضه، إلى المزيد من التعريف، وقد يتعذر تقديم تعريف آخر له. وحيثما كان أحد نهوج النظام الإيكولوجي يعمل بصورة فعلية، فإن التعاريف والنطاق تعد إلى حد ما مسألة زائدة عن الحاجة. ولا توجد في الممارسة العملية أية حدود، لذلك فلا داعي إلى البحث عنها. وتتداخل المناطق الداخلية والساحلية ولا تعنيها أية حدود جغرافية قد تدعو الحاجة إلى تحديدها، وقد تشتمل كلتاها إما على المياه العذبة أو على مناطق إحيائية بحرية وأي مكون من المكونات المشتركة بينهما. وترتبط الأراضي والمياه ببعضهما على نحو وثيق، وتشكل النظم المائية (من الممكن استثناء المناطق البحرية) جزءاً من المناظر الطبيعية، والعكس صحيح. ويشمل مصطلح "الأراضي الرطبة"، حسب الوصف المسهب الذي وصفته به اتفاقية رامسار، وحسب استخدامه في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي، جميع المناطق الأحيائية/الموائل ذات الصلة بدءاً بقمم الجبال، ومروراً بالأراضي المنخفضة والمناطق الساحلية، وإلى البيئة البحرية (ولكن مع استثناء المناطق البحرية الأعمق). وفي الممارسة العملية، فإن التفسيرات الوطنية هي الأمر المهم. وليست هناك ضرورة تدعو إلى تعديل التفسيرات الوطنية، بما في ذلك التفسيرات المؤسسية المختلفة للمصطلحات والنطاق. وإنه لمن الأهمية بمكان فهم وإدراك طبيعتها السلسلة والمرنة بدلاً من الخوض في التفاصيل.

## مرفق

## المصطلحات

1- تمثل محاولات تعريف "تطابق" برنامجي العمل المتعلقين بالمياه الداخلية أو بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي على أساس بناء توافق في الآراء بشأن التعاريف إحدى الإشكاليات المطروحة، ومن المحتمل ألا تأتي هذه المحاولات بنتائج مثمرة. ولا توجد أية "تعاريف" متفق عليها بشأن مصطلح "داخلي" أو "ساحلي" سواء في النص المعتمد، أو في التوجيهات الداعمة في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) أو اتفاقية رامسار. كما أن كلا المصطلحين لا يحظيان بفهم شامل خارج نطاق الاتفاقيتين. ويفيد الرأي الموعّل في التبسيط بأن الحدود الجغرافية بين المناطق الداخلية والبحر ستكون بدرجة كبيرة حدوداً "ساحلية": أي أنها هي المكان الذي تلتقي فيه الأرض بالبحر (الشاطئ أو شاطئ البحر). ومن ثم فإنه يمكن اعتبار المناطق "الداخلية" بوجه عام على أنها المناطق الواقعة باتجاه الأرض انطلاقاً من هذا الحد، غير أن هذا النهج لم يُعتمد بصورة عامة. ومع ذلك، فإن هذا التفسير يطرح إشكالية في الأماكن التي تكون فيها السواحل غير خطية، وهذه هي القاعدة المتبعة على الأرجح، وسوف يكون غاية في الصعوبة فيما يتعلق بمصاب الأنهار الكبرى. ويشمل مصطلح "ساحلي" بوجه عام كلا من مساحة الأرض الواقعة بالقرب من الساحل والمنطقة التي تمتد منه إلى البحر. وتُعرف مختلف المستويات الحكومية امتدادات كلا المنطقتين بقدر كبير من المرونة اعتماداً على الأهداف الرئيسية للإدارة، والمسائل الجوهرية، والسمات الجغرافية والإيكولوجية، والتحديات التي تواجه الحكومة. وقد حظيت اليابسة بتعاريف مختلفة ويمكن أن تمتد الكتل الأرضية الأكبر على مساحات تتراوح ما بين 40 إلى 60 كيلومتراً باتجاه الأرض انطلاقاً من خط الساحل. أما بالنسبة للامتداد المتجه نحو البحر، فإنه يتوقف بشكل كبير على الطوبوغرافيا المحلية بما في ذلك موقع الجرف القاري، إن وُجد، والطوبوغرافيا، وعمق قاع البحر وشكله، وموقع الجزر. وتزداد هذه التفسيرات تعقيداً لأسباب منها، على سبيل المثال، إمكانية وجود ما يمكن أن يشكل بصورة فعلية "خطوط السواحل" (أو الشواطئ) على طول أكبر المسطحات المائية الداخلية، وبخاصة البحيرات الكبرى والبحار الداخلية. وفي الواقع، فإن بعض الأطراف تعتبر هذه المناطق "ساحلية". وغالباً ما تستخدم الاختصاصات البحرية لمختلف المستويات الحكومية، على سبيل المثال، المناطق الممتدة على مساحة 3 إلى 12 ميلاً، كحد فاصل لحدود المناطق الساحلية المتجهة نحو البحر (لا تستند الأصول التاريخية لكل منها إلى معايير جغرافية أو إيكولوجية ولكنها تستند في الكثير من الأحيان على المسافة التي يمكن أن تصل إليها قذيفة المدفع).

2- وتُشير "المنطقة المدية"، وهي الحيز المكاني الذي يُميز المناطق الساحلية في معظم الأحيان، إلى مساحة من الأرض المغمورة بالمياه أو المعرضة للغرق بسبب تعرضها لنطاقات المد والجزر، بما في ذلك نشاط الأمواج. ويُنظر إليها في الكثير من الأحيان على أنها الحدود الإيكولوجية الواقعة بين البر والبحر. ولا يأتي هذا المفهوم أيضاً بأية فائدة بالنظر إلى إمكانية تأثر شواطئ المسطحات المائية الداخلية بموجات المد والجزر وبالأمواج على وجه التأكيد. وتتعرض بحيرة فيكتوريا، على سبيل المثال، لموجة المد والجزر، حتى وإن اتسمت بصغر حجمها. وتمتد المناطق المدية بشكل ثابت إلى غاية الأجزاء السفلية للأنهار، وقد تمتد في بعض الأحيان إلى مئات الكيلومترات في النظم الأوسع مدى وذات نطاقات المد والجزر الكبيرة.

3- وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يمكن تعريف نطاق برنامجي العمل في المناطق الساحلية استناداً إلى المعايير الإيكولوجية. وفي حين أن النسبة الأكبر من المسطحات المائية الداخلية هي في حقيقة الأمر مياه عذبة، فإن هناك نسبة كبيرة تمثل غير ذلك. وتتسم العديد من البحيرات سواء الداخلية منها أو تلك التي تقع على الهوامش الساحلية بملوحتها أو بفرط ملوحتها. وبالمثل، فقد تمتد الأراضي الرطبة ذات المياه العذبة، في بعض الحالات، إلى غاية الشواطئ، وقد تعبرها في بعض الأحيان. وتنتشر مناطق الماء الأجاج بالفعل في كل الأماكن تقريباً، ويمكن أن تظهر كذلك في بعض الأنهار الواقعة في المناطق الداخلية. وبالنسبة إلى الكثير من الأنهار الكبرى في العالم، فإن منطقة المياه العذبة تماماً يمكن أن تمتد إلى المناطق البحرية، وأن تصل إلى مسافة تبعد

عن الأرض بأكثر من 100 كيلومتر. وبالمثل، فإنه يمكن لمنطقة عميقة من مناطق المياه المالحة أن تصل إلى المناطق الداخلية وأن تمتد تحت الأنهار التي تتدفق فوقها المياه العذبة تماماً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطابع الإيكولوجي الذي يميز معظم هذه المناطق يتغير مكانياً وزمانياً على حد سواء، وموسمياً كذلك، بحسب موجات المد والجزر، والتيارات، وظروف الطقس، وتصريف مياه الأنهار، ومن خلال التأثيرات البشرية في الكثير من الحالات (مثل تغير تدفقات المياه والأشغال الهندسية). وأنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى عدم وجود فهم شامل، على ما يبدو، لما يعنيه مصطلح "بحري". وفي حين أن أخصائيي الإيكولوجيا قد يتوصلون إلى اتفاق شامل، ولكنه غير كامل، فإن لدى الجغرافيين، على سبيل المثال، معايير مختلفة في هذا الشأن.

3- ومن المربك أيضاً استخدام مصطلح "بحر" مقابل مصطلح "بحيرة". وعلى سبيل المثال، فإن البحر الميت يشكل بوضوح منطقة داخلية ليس له أي ارتباط مع "البحر" ويتسم بفرط ملوحته. وتعد الفقرة 11 من المقرر 29/10 الصادر عن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مثلاً يبين الطبيعة السلسلة للمصطلحات، عند إشارتها إلى عمليات تحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً، وهو ما يشير إلى بحر قزوين والبحر الأسود وبحر البلطيق. وتحتوي جميع هذه البحار على درجات متفاوتة من الملوحة، ولا يغلب الطابع البحري على البحر الأسود أو بحر البلطيق، في حين أن بحر قزوين يشكل أكبر بحيرة في العالم، وعادة ما تكون الكائنات الحية البحرية غير موجودة فيه<sup>6</sup>.

5- وتطرح التعاريف والنطاق إشكالية أيضاً فيما يتعلق بتقسيم الاعتبارات الجغرافية والسكانية، ومن ثم، فهي تنطوي على أهمية اجتماعية واقتصادية. وهناك إشارات على نطاق واسع إلى عوامل مثل الكثافة السكانية والضغط الإنمائية في "المناطق الساحلية". وعلى سبيل المثال، فقد ادعى فريق الخبراء التقنيين المخصص والمعني بتعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (UNEP/CBD/COP/8/26/Add.1) بأن "الكثافة السكانية على السواحل تبلغ ثلاثة أضعاف مثيلاتها تقريباً في المناطق الداخلية". ويفترض أن تكون هذه الإحصاءات ضمن العموميات، مع الإشارة على سبيل المثال إلى أن هذه الإحصاءات غير صحيحة بالنسبة إلى جميع البلدان غير الساحلية. وبالطبع، فإن الأرقام الفعلية النسبية المستقاة تعتمد على مدى اتساع المناطق الساحلية المشمولة، ويبدو هذا الأمر اعتبارياً ولكنه يستخدم في الكثير من الأحيان من أجل تقديم صورة تمثل تركيز أكبر عدد من السكان في أصغر مساحة من الأرض. ومع ذلك، ومهما تكن المعايير المعتمدة، فإن المناطق الساحلية (حيثما وجدت وأياً كان التعريف المقدم لها) تشكل بالفعل مناطق التركيز السكاني في معظم الأحيان. وتكمن إحدى المشاكل المطروحة في معرفة مآل المناطق "الداخلية": ويفترض ألا تكون في أي مكان من العالم منطقة "ساحلية" (؟). وفي الواقع، فإذا نقلت المنطقة الساحلية لتكون، على سبيل المثال، على بعد 60 كيلومتراً من الساحل، فسيبقى معظم الناس الذين يعيشون فيها على اتصال فعلي محدود مع البحر (سوف يفاجأ معظم الناس الذين يعيشون في لندن، على سبيل المثال، لدى سماعهم لحقيقة أنهم يعيشون في منطقة ساحلية). وتظهر صورة مختلفة للجغرافيا البشرية لدى استخدام معايير مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإن جميع المدن، بما في ذلك المدن الكبرى الساحلية كانت تقع بالصدفة على الأنهار، ومن ثم، فإن الغالبية العظمى من البشر ليسوا "ساحليين" إلى حد كبير، بل هم "نهريون". وقد شكلت الأنهار على مرّ التاريخ أماكن تطور الحضارات، واستخدمت السواحل لأغراض ربما تتجاوز هدف الوصول المباشر للناس إلى البحر. وتكتسي هذه المسائل أهمية تفوق جانبها الدلالي. وتؤثر المصطلحات في التصورات التي يمكن أن تغذي التحيز وأن تحد من الإدارة الأكثر شمولية.

6- وقد حاولت الحاشية رقم 11 من المقرر 5/7، على النحو المشار إليه سابقاً في نص هذه المذكرة، أن توضح أكثر بعضاً من نطاق برنامج عمل المناطق البحرية والساحلية من خلال استخدام التعاريف التي اعتمدها

<sup>6</sup> انظر: *Limnol. Oceanogr*: Dumont, H. J. 1998. The Caspian Lake: History, biota, structure and function. الفقرات (1)43، و 44-



فريق الخبراء التقنيين المخصص والتي تشمل ما يلي: " إن عبارة المنطقة المحمية البحرية والساحلية تعني أية منطقة محددة تقع دخل البيئة البحرية أو تكون متاخمة لها...". وعلاوة على ذلك، وافق الفريق على ما يلي: " والمناطق الداخلة في البيئة البحرية تشمل [من جملة مناطق] الخلجان؛ والمضائق البحرية؛ " واللاغونات "؛ ومصاب الأنهار، والأحواض المائية التي يغطيها المد؛ والمستنقعات..."، وقد تكون جميعها من الناحية التقنية ذات مياه غذبة، ويكون البعض منها على نحو شائع ذو ماء أجاج. ومن ثم، فإن هذا النهج يجسد الطبيعة المتغيرة للجغرافيا والإيكولوجيا في المنطقة الساحلية.

-----